المجلة العلميّة لعلوم الشّريعة
Scientific journal of Sharia Sciences
تصدر عن كلّيّة علوم الشّريعة بجامعة المرقب
رقم التّصنيف الدولي (ISSN):3006-1016

تاريخ الاستلام: 15 - 05 - 2026 م تاريخ القبول: 08 – 06 - 2026 م تاريخ النشر: 30 – 06 - 2026 م

غريب الحديث وجهود المالكية فيه
(القاضي عياض وكتابه بغية الر ائد أنموذجا)

أ. وليد محمد عبد العالي الربشي
قسم التفسير والحديث، كلية علوم الشريعة، جامعة المرقب
wmalribash@elmergib.edu.ly

ملخّص البحث:

تناولت هذه الدّراسة علم "غريب الحديث" بوصفه أحد أهم علوم الآلة الموصلة لفهم السُّنة النّبوية، حيث يهدف البحث إلى إبراز الدّور الريادي للمدرسة المالكيّة في الغرب الإسلامي في تدوين هذا الفن وتحرير مسائله. وقد ركزت الدراسة بشكل خاص على شخصية الإمام القاضي عياض اليحصبي (ت 544هـ)، باعتباره رمزا لهذا الاتجاه التحقيقي، متخذةً من كتابه (بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد) أنموذجًا تطبيقيًا.

واتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالمنهج الاستقرائي، وتوصلت الدّراسة إلى جملة من النتائج؛ أهمها: أنّ المدرسة المالكية نقلت علم الغريب من مجرد التفسير اللغوي المختصر إلى مرحلة النقد الروائي والمقابلة بين النسخ، وأن القاضي عياضا في (بغية الرائد) استطاع أن يقدم منهجا شموليا يربط بين فصاحة النص، وضبط الحروف، والاستنباط الفقهي، مما جعل كتابه مرجعا فريدا في معالجة النصوص الحديثية الطويلة والمشكلة.

الكلمات المفتاحية: بغية الرائد، غريب الحديث، القاضي عياض، المدرسة المالكية.

Gharīb al-Ḥadīth and the Maliki Efforts in it (Al-Qāḍī ʻIyāḍ and his Book "Bughyat al-Rāʼid" as a Model)

Mr. Waleed Muhammad Abdul-Aali Al-Rabshi
Department of Tafseer and Hadith, Faculty of Sharia Sciences, Al-Mergib University
wmalribash@elmergib.edu.ly

Research Abstract:

This study explores the science of "Gharib al-Hadith" (Obscure Hadith terms) as a fundamental linguistic tool for understanding the Prophetic Sunnah. The research aims to highlight the pioneering role of the Maliki school in the Islamic West (Maghreb and Andalusia) in documenting this art and refining its methodologies. The study focuses specifically on the scholarship of Imam Qadi Ayyad (d. 544 AH), a central figure in this analytical tradition, using his book "Bughyat al-Ra'id" (The Seeker's Goal regarding the Benefits of the Hadith of Umm Zar') as a practical model.

Employing a descriptive-analytical and inductive approach, the study reached several key conclusions: notably, that the Maliki school transformed the study of "Gharib" from mere brief linguistic definitions into a stage of sophisticated textual criticism and comparative narration. Furthermore, in "Bughyat al-Ra'id," Qadi Ayyad presented a holistic methodology that integrates linguistic eloquence, orthographic precision (Dabt), and legal deduction (Istinbat), making his work a unique reference for addressing complex and lengthy prophetic texts.

Keywords: Bughyat al-Ra'id, Gharib al-Hadith, Qadi Ayyad, the Maliki School

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل كتابه تبيانا لكل شيء، وجعل سنّة نبيّه ﷺ بيانا له وتفصيلا لمعانيه، والصلاة والسلام على من أُوتي جوامع الكلم، فكانت سنّته شارحةً لمجمل القرآن، ومبيّنةً لغوامضه، وعلى آله وصحبه الذين نقلوا الحديث روايةً، وضبطوه دراية، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد: فإن شرف العلم تابعٌ لشرف موضوعه، ولما كانت السُّنة النّبوية هي المصدر الثّاني للتشريع الإسلامي، كان الاشتغال بعلومها من أجلِّ القربات وأعظمها أثرا في حفظ الدِّين وفهم نصوصه. ولا يخفى أن فقه متون الحديث النّبوي لا يتحقق إلا بفهم دلالات ألفاظه، واستيعاب ما قد يعتريها من غرابة أو خفاء، الأمر الّذي أفضى إلى نشوء علمٍ جليل عُرف بعلم غريب الحديث، وهو علم يُعنى ببيان الألفاظ المشكلة في نصوص السُّنة، وشرحِ معانيها في ضوء الاستعمال العربي الصحيح، جامعا بين أدوات المحدّثين ومنهج اللغويين.

لقد نبه أئمة هذا الشأن إلى محورية هذا العلم وضرورة العناية به؛ إذ يُعد الفقه في متون الحديث من أشرف العلوم وأرفعها قدرا، فالعبرة ليست بمجرد الاستكثار من الحفظ، بل بدراية النص وفهمه. ويكشف هذا التوجيه عن ضرورة استحضار الأبعاد اللغوية والدلالية عند التعامل مع النصوص النّبويّة، ويبرز الحاجة الماسة لإتقان هذا الفن لكل من رام الاستنباط الصحيح والوصول إلى مقاصد الشريعة.

وفي هذا السياق، يأتي هذا البحث الموسوم بـ:

"غريب الحديث وجهود المالكية فيه: القاضي عياض وكتابه بغية الرائد أنموذجا"

ليسلط الضوء على إسهامٍ متميز لعلماء المالكية في خدمة هذا الفن، ولا سيما في بيئة الغرب الإسلامي، حيث اتسمت أعمالهم بجمعٍ محكم بين التحقيق اللغوي والنقد الحديثي. ويأتي في مقدمة هؤلاء الأعلام القاضي عياض، الذي مثّلت مصنفاته – ومن بينها "بغية الرائد" – ذروة الشرح التحليلي المتخصص، لما تميزت به من دقة في تحرير الألفاظ، وعناية بضبط الروايات، وربطٍ وثيق بين اللغة والسياق الحديثي.

إشكاليّة البحث:

تتجسد إشكالية البحث في محاولة تحديد معالم المنهج العلمي لعلماء المالكية في شرح غريب الحديث، وكيف تجلت هذه العبقرية المنهجية والأدوات التحليلية عند القاضي عياض في معالجته للألفاظ المشكلة وصيانتها من التحريف، متخذا من كتابه "بغية الرائد" ميدانا للتطبيق والدّراسة.

تساؤلات البحث:

يتفرع عن إشكاليّة البحث بعض الأسئلة، أهمها:

1. ما المقصود بعلم غريب الحديث؟ وما مدى الحاجة إليه في الفقه والحديث؟

2. ما ملامح إسهامات المدرسة المالكيّة في خدمة هذا العلم وتدوينه؟
3. ما المنهج التطبيقي الذي اعتمده القاضي عياض في شرح الغريب من خلال كتابه (بغية الرائد)؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تأصيل مفهوم غريب الحديث، وبيان تمايزه عن الحديث الغريب اصطلاحا.
2. استقراء جهود علماء المالكية في هذا الفن، مع إبراز أهم مصنفاتهم وإسهاماتهم.
3. تحليل المنهج الاستقصائي للقاضي عياض في معالجة غريب الحديث من خلال كتابه "بغية الرائد".

أهمية البحث:

1. صيانة السُّنة: فعلم غريب الحديث له دور بارز في حماية متون السُّنة من التّصحيف والتّحريف.
2. إبراز جهود المدرسة المالكية: من حيث الكشف عن الريادة العلميّة لعلماء الغرب الإسلامي في الموازنة بين التحقيق اللغوي والنقد الحديثي.
3. القيمة المنهجية للقاضي عياض: إبراز عبقريته في الربط بين الرِّواية والدِّراية من خلال نموذج تطبيقي فريد.
4. تحقيق التكامل المعرفي: بإبراز التلازم المنهجي بين علوم اللسان العربي وأصول الشّريعة.

الدراسات السابقة:

أُجريت حول هذا الموضوع بعض الدّراسات، أهمها:

1. "القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث دراية ورواية"، للدكتور البشير الترابي.
2. "منهج القاضي عياض في شرح غريب الحديث في كتابه مشارق الأنوار"، للدكتور بكر البخاري.

ما تميزت به هذه الدراسة:

تنفرد هذه الدّراسة عن سابقاتها بالتركيز الدقيق على كتاب (بغية الرائد) كأنموذج تطبيقي متخصص، لاستجلاء كيف تعامل القاضي عياض مع نص حديثي واحد طويل (حديث أم زرع) واستخرج منه كنوز اللغة وأسرار الرواية؟ مما يقدم صورة مجهرية لمنهجه لا تظهر في الدراسات الموسوعية العامة.

منهج البحث:

سيتبع الباحث في هذا الموضوع المناهج العلمية الآتية:

1. المنهج الاستقرائي: بتتبع المادة العلمية في مؤلفات المالكية المتعلقة بغريب الحديث.
2. المنهج الوصفي التحليلي: في دراسة منهج القاضي عياض، وتحليل الأدوات العلميّة التي وظفها في "بغية الرائد".

وقد التزم الباحث بالإجراءات التطبيقية الفنية الآتية:

- تخريج الأحاديث: عزوها إلى دواوين السنة الأصلية بذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة.
- بيان الغريب: دمج الشرح اللغوي للألفاظ في صلب المتن كجزء من التحليل ونماذج الدراسة، دون تكراره في الهوامش.
- الأعلام: الاكتفاء بذكرهم في المتن دون ترجمة في الهوامش؛ لكونهم من المشاهير، وتفادياً للاستطراد.
- التوثيق: عزو الآيات لسورها وأرقامها، وتوثيق النقول بمصادرها الأصلية في الحواشي السفلية.

فطبيعة هذه الدراسة لا تستلزم التوسع في إفراد تراجم مستقلة للأعلام أو تكرار شروح الغريب في الهوامش؛ نظراً لأن الأوراق البحثية المعدة للنشر في المجلات العلمية تكون مقيدة بحدود وضوابط صارمة في عدد الصفحات، مما يتطلب الإيجاز والتركيز على المقصد التحليلي الأساسي دون استطراد يخرج بالبحث عن الحجم المسموح به.

خطّة البحث:

المقدمة، وفيها ما سبق تناوله.

ستتم دراسة هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى مبحثين، على النحو الآتي:

المبحث الأوّل: ماهية غريب الحديث وإسهامات المدرسة المالكية في تدوينه، ويشتمل على:

المطلب الأوّل: تعريف غريب الحديث، وأهميته، والتمييز بينه وبين الحديث الغريب.

المطلب الثّاني: إسهامات المدرسة المالكيّة في خدمة غريب الحديث.

المبحث الثّاني: القاضي عياض وجهوده في علم غريب الحديث من خلال كتابه "بغية الرائد". ويشتمل على:

المطلب الأول: التعريف بالقاضي عياض ومكانته العلمية.

المطلب الثاني: نماذج من جهود القاضي عياض في شرح الغريب من خلال كتابه "بغية الرائد"

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

وأخيرا ثبت المصادر والمراجع.

المبحثُ الأوّل: ماهية غريب الحديث وإسهامات المدرسة المالكيّة في تدوينه

يُعد علم غريب الحديث من أدق علوم الشريعة اتصالا بمتن السُّنة النّبوية، فهو الجسر الرّابط بين فقه اللغة ومقاصد الشّريعة، ومن خلاله تُستجلى غوامض الألفاظ التي قد يحجب ظاهرها دقيق معناها.

المطلبُ الأوّل: تعريف غريب الحديث، وأهميته، والتمييز بينه وبين الحديث الغريب

الفرع الأول: الدلالة اللغوية والاصطلاحية

أولا- المعنى اللغوي:

تضرب مادة (غَرَبَ) بجذورها في حقل دلالي واسع في العربية، يتركز جوهره حول "البعد" و"الخفاء". فالعرب تطلق على البعيد عن وطنه غريبا؛ لتباعد المسافة بينه وبين أصله، ومنه التغريب في العقود الشرعيّة بمعنى النَّفي والإبعاد. وفي سياق البيان يُطلق المُغرِب على الخبر الطريف أو الحادث النادر الذي فيه غرابة؛ لبعده عن المألوف، كما تأتي المادة بمعنى الخفاء والغموض؛ إذ يقال: غَرُبَ الشيء: إذا بطن واستتر، ومنه غروب الشمس؛ لغيبوبتها عن الأبصار[1].

ثانيًا- المعنى الاصطلاحي:

يُعرف غريب الحديث: بأنه ما اشتمل عليه متن الأثر من ألفاظ غامضة، يكتنفها الخفاء، لقلة استعمالها، مما يجعلها تحتاج إلى بيان وتفسير من لغات العرب[2].

وفي ذات السياق يؤكد الإمام السخاوي أن هذا العلم يُعنى بـ "ما يختفي معناه من المتون؛ لقلة استعماله ودورانه، بحيث يبعد فهمه ولا يظهر إلا بالتنفير عنه في كتب اللغة"[3].

الفرعُ الثّاني: الفوارق الجوهرية بين "غريب الحديث" و"الحديث الغريب"

يحدث خلط أحيانا بين المصطلحين لتقارب اللفظ، إلا أن الفرق بينهما منهجي وجوهري:

غريب الحديث (يختص بالمتن): ينصب التركيز فيه على تحقيق اللفظ وتعيين مراده في السياق الحديثي، فهو علم لغوي دلالي يهدف لفك رموز الكلمات المشكلة وتصريفاتها واشتقاقاتها[4].

والحديث الغريب (يختص بالإسناد): مصطلح حديثي يتعلق بـ "سند الحديث" وطريقة وصوله إلينا، ويُقصد به ما انفرد بروايته راوٍ واحد في أي طبقة من طبقات السّند، أو ما تفرّد بزيادة ما في إسناده أو متنه دون غيره من الرواة[5].

---

(1)ينظر: كتاب العين، للفراهيدي (411/4)، والصحاح للجوهري (191/1- 192)، ولسان العرب لابن منظور (3224/5)، والمحكم والمحيط، لابن سيده (507/5)، والمعجم الوسيط (647/2)، مادة (غ ر ب).

(2) ينظر: تدريب الراوي، للسيوطي (174/2).

(3) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (45/3).

(4) ينظر: مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح، ص159، والتقريب والتيسير، للنووي، ص 87 ، وتدريب الراوي للسيوطي (184/2).

الفرع الثالث: الأهمية العلميّة والمنهجيّة لهذا الفن

تتجلى قيمة هذا العلم في كونه أداة رئيسة في عملية الاستنباط الفقهي؛ فالحكم على النّص فرع عن تصوره وفهمه. إذ إن فهم الألفاظ الغامضة في الحديث النبوي هو المدخل الوحيد للوقوف على مراد الشارع، وبدونه قد يقع الفقيه في الخطأ عند تنزيل الأحكام[1].

قال ابن الصلاح: "هذا فن مهم، يقبح جهله بأهل الحديث خاصة، ثم بأهل العلم عامة، والخوض فيه ليس بالهين، والخائض فيه حقيق بالتحري جدير بالتوقي"[2].

وقال النووي: "وهو فن مهم، والخوض فيه صعب فليتحر خائضه، وكان السّلف يثبتون فيه أشد التثبت"[3].

وقال ابن كثير: "معرفة ألفاظ غريب الحديث من المهمات المتعلقة بفهم الحديث والعلم والعمل به، لا بمعرفة صناعة الإسناد وما يتعلق به"[4].

وقال السخاوي: "وهو من مهمات الفن لتوقف التلفظ ببعض الألفاظ فضلا عن فهمها عليه، وتتأكد العناية به لمن يروي بالمعنى"[5].

وتبرز أهميته في النقاط التالية:

1. صون المتن من التأويل الفاسد: يمثل خط دفاع أساسي ضد المشككين؛ فكثيرا ما يستغل أصحاب الأهواء هذه الكلمات غير المشهورة لإثارة الشّبهات والطعن في السُّنة. لذا فإن كشف المعاني الدقيقة لهذه الألفاظ يزيل اللبس فورا، ويفنِّد حجج المتربصين، ويثبت اتساق النصوص ومنطقيتها[6].
2. التحري في النّقل عن الرسول ﷺ: كان أئمة السلف يتورعون عن القول في الغريب بالظن؛ وفي ذلك يقول الإمام أحمد بن حنبل حين سُئل عن حرف في الغريب: "سلوا أصحاب الغريب؛ فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن فأخطئ"[7].

(5) ينظر: معرفة علوم الحديث، للحاكم، ص153، وتدريب الراوي للسيوطي (182/2)

(1) ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة (152/1)، وغريب الحديث للخطابي (57/1)، والمستصفى في علم الأصول للغزالي، ص193.

(2) مقدمة ابن الصلاح، ص 159

(3) التقريب والتيسير، ص87.

(4) الباعث الحثيث، ص 167

(5) فتح المغيث (45/4).

(6) ينظر: غريب الحديث وعناية المسلمين به للأستاذ الدكتور محمد بن عمر بازمول، ص20.

(7) مقدمة ابن الصلاح، ص159.

3. ضبط الرّواية بالمعنى: تشتد الحاجة لهذا العلم لمن يجيز الرواية بالمعنى، لضمان عدم الإخلال بالمقاصد النّبوية عند استبدال اللفظ بمرادفه[1].

الفرعُ الرّابع: اتجاهات التصنيف في غريب الحديث ومسالك التأليف فيه

لم يتخذ التصنيف في علم غريب الحديث مسارا أحاديا، بل تعددت مناهج العلماء وتنوعت مسالكهم في تدوينه تلبيةً لاحتياجات الدّارسين وتفاوتا في أغراض التأليف، وقد أثمر هذا التنوع رصيدا معرفيا ضخما يمكن تصنيفه وفقا لطبيعة التناول ومنهج الاستقصاء إلى ثلاثة مسارات رئيسة، مثّل كل واحد منها مرحلةً من مراحل النضج العلمي لهذا الفن:

أوّلًا- المصنفات الشّاملة (الموسوعات العامة):

- كتاب غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ)[2]، وهو عمدة هذا الفن.
- كتاب غريب الحديث، لابن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)[3] الذي استكمل ما فات أبا عبيد.
- كتاب الفائق، للزمخشري (ت 538هـ) [4]، المتميز بلمساته البلاغية.
- كتاب النّهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير الجزري (ت 606هـ) [5]، ويُعد أوفى وأكمل ما صُنف في هذا الباب لجمعه واستيعابه.

ثانيًا- المصنفات النوعية (المتعلقة بأحاديث مخصوصة):

- كتاب منال الطالب في شرح طوال الغرائب، لابن الأثير[6]، المخصص للأحاديث الطويلة المليئة بالألفاظ المشكلة.
- كتاب بغية الرائد، للقاضي عياض [7]، وهو شرح متخصص لحديث "أم زرع" الشّهير.

ثالثا- المصنفات المتعلقة بكتب ومسانيد معينة:

- كتاب تفسير غريب ما في الصحيحين، للحميدي (ت 488هـ) [8].

(1) ينظر: فتح المغيث، للسخاوي (54/3).

(2) مطبوع، منه طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: د. محمد عبد التواب خان، الطبعة الأولى 1406هـ.

(3)مطبوع، منه طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: نعيم زرزور، الطبعة الأولى 1408هـ.

(4)مطبوع، منه طبعة دار المعارف، بيروت، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة الثالثة،1399هـ.

(5)مطبوع منه طبعة المكتبة العلمية، بيرت، بتحقيق طاهر الزواوي ومحمود الطناحي1399هـ.

(6) مطبوع، منه طبعة مركز البحث العلمي، بجامعة أم القرى، بتحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي.

(7) مطبوع بتحقيق د. سليمان بن إبراهيم العايد، نشر مكتبة الطالب الجامعي ضمن دراسة بعنوان (البعلي اللغوي وكتاباه شرح حديث أم زرع، والمثلث ذو المعنى الواحد).

- كتاب مشكلات موطأ مالك، للبطليوسي (ت 521هـ) [1].

المطلب الثّاني: إسهامات المدرسة المالكيّة في خدمة غريب الحديث

تُعدّ المدرسة المالكية -ولا سيما في جناحها المغربي والأندلسي- من أكثر المدارس الإسلامية عنايةً بضبط متون الحديث وشرح غريبه؛ إذ امتازت بدقة التحرير اللغوي، والعناية بالمقابلة بين الروايات، والرجوع إلى أصول العربية في تفسير الألفاظ المشكلة. وقد أسهم أعلام هذه المدرسة في بناء منهج علمي متكامل مهّد لظهور مصنفات رائدة في غريب الحديث، وفي مقدمتها مؤلفات القاضي عياض.

الفرع الأول: مدرسة التحرير والضبط اللغوي

مثّلَ علماء الأندلس والمغرب نواةً علميةً متخصصة في تحرير الألفاظ الحديثية وضبطها، ومن أبرز أعلامها هشام بن أحمد الوقشي (ت489هـ)، الذي عُرف بتضلعه في اللغة والغريب، حتى صار مرجعا في تصحيح الألفاظ المشكلة، وقد أثنى عليه أهل التراجم وعدّوه من كبار أئمة اللغة بالأندلس. وقد استفاد القاضي عياض من منهجه النقدي في مقابلة الرّوايات وضبط الحروف والحركات[2].

كما يُعدّ أبو علي اليفرني (ت523هـ) من أبرز شيوخ القاضي عياض الذين أثروا في تكوينه العلمي، إذ عُرف بعنايته بلغة العرب والاستشهاد بالشعر الجاهلي في تفسير الحديث النبوي، وهو منهج صار واضحا في مؤلفات القاضي عياض اللغوية والحديثية[3].

الفرع الثاني: مدرسة التصنيف الموسوعي في الغريب

لم يقتصر إسهام المالكية على الشروح اللغوية المختصرة، بل تطور إلى التصنيف الموسوعي الذي يجمع بين الضبط اللغوي والرّواية الحديثية. ويُعدّ ابن قرقول (ت569هـ) من أبرز ممثلي هذا الاتجاه من خلال كتابه مطالع الأنوار على صحاح الآثار، الذي سار فيه على نهج القاضي عياض في كتابه مشارق الأنوار، مع زيادة العناية بتصحيح التصحيفات والتنبيه على اختلاف الروايات. وقد اعتبر الباحثون كتابه من أدق كتب المالكية في تحرير ألفاظ الحديث وضبطها[4].

---

(8) مطبوع، منه طبعة مكتبة السنة بالقاهرة، لصاحبها شرف حجازي بتحقيق ا لدكتور شعبان محمد مرسي، الطبعة الأولى 1415هـ.

(1) مطبوع، منه طبعة دار ابن حزم بتحقيق طه بن علي بن بو سريح التونسي، الطبعة الأولى 1420هـ .

(2) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (327/2)، وسير الأعلام للذهبي (135/19)

(3) ينظر: الصلة، لابن بشكوال (640/2).

(4) ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي (278/2)، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي (37/1)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (520/20)، وينظر: مقدمة محقق كتاب مطالع الأنوار لابن قرقول (21/1 – 25) .

كما أسهم عدد من رواة المدرسة المالكية بالمغرب والأندلس في خدمة غريب الحديث عبر العناية بالسماع وضبط الروايات، مما وفر مادة علمية واسعة اعتمد عليها القاضي عياض في المقارنة بين الأصول الحديثية المختلفة(1).

الفرع الثّالث: منهجية الضبط والمقابلة عند المالكية

اتسمت المدرسة المالكية بمنهج علمي دقيق في خدمة غريب الحديث، يقوم على جملة من الأسس العلمية، من أهمها:

تحقيق اللفظ وضبطه من خلال التأكد من صحة الحروف والحركات، والتنبيه على التصحيف والتحريف(2).

الرجوع إلى لسان العرب القديم والاستشهاد بالشعر الجاهلي وأقوال العرب لتفسير الألفاظ الغريبة وربطها بأصولها اللغوية(3).

الربط بين الرّواية والمعنى الفقهي؛ إذ لم يكن شرح الغريب غايةً لغوية مجردة، بل وسيلة لفهم الأحكام الفقهية واستخراج الدلالات الشرعية وفق الأصول المالكية(4).

الفرع الرّابع: التكامل المعرفي بين الشيوخ والأقران

تكشف دراسة جهود الوقشي واليفرني وابن قرقول إلى جانب القاضي عياض عن وجود مدرسة علمية متكاملة في خدمة غريب الحديث، قائمة على التلقي والتكميل العلمي بين الأجيال. فقد استفاد القاضي عياض من تدقيقات الوقشي اللغوية، وتأثر بمنهج اليفرني في الاستشهاد والتفسير، ثم جاء ابن قرقول ليواصل هذا المسار العلمي في الضبط والتحرير، مما جعل المدرسة المالكية تتبوأ مكانة رائدة في خدمة غريب الحديث بين المدارس الإسلامية(5).

يتضح من خلال ما سبق أن المدرسة المالكية نقلت علم غريب الحديث من مجرد تفسير لغوي مختصر إلى مرحلة التحقيق النقدي الشامل القائم على المقابلة والتحرير اللغوي والربط الفقهي، وهو المناخ العلمي الذي أتاح للقاضي عياض أن يبدع مؤلفاته الحديثية واللغوية، ويقدم نموذجا تطبيقيا متقدما في خدمة السُّنة النّبوية وغريبها.

(1) ينظر: جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، للحميدي، ص289-291.

(2) ينظر: مطالع الأنوار لابن قرقول (21/1 – 24).

(3) ينظر: مشارق الأنوار للقاضي عياض (8/1).

(4) ينظر: تاريخ النحو العربي في المغرب والأندلس، للأفغاني، ص177-184.

(5) ينظر: تاريخ الأدب الأندلسي: عصر الطوائف والمرابطين، لإحسان عباس، ص 403-410.

المبحث الثاني: القاضي عياض وجهوده في علم غريب الحديث من خلال كتابه (بغية الرائد)

المطلب الأوّل: التعريف بالقاضي عياض و آثاره العلمية

الفرع الأوّل: اسمه ومولده ونشأته:

هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، القاضي، الإمام، المجتهد، المحدث، الحافظ، الفقيه، الأصولي، المفسر، المؤرخ، اللغوي، الأديب، الشاعر، والعالم العامل، المجاهد، وعلامة المغرب في عصره. وُلد في منتصف شهر شعبان من سنة 476 هـ، وقد نشأ في بيئة علمية غنية، حيث كان معروفًا بعفَّته وصيانته، وطيبة سيرته بين العلماء والمجتهدين. تميز بذكائه وحكمته، وسعى حثيثًا في طلب العلم، فأصبح من كبار الحفاظ لكتاب الله تعالى مع اتقانه لقراءته وتفسيره. بالإضافة إلى براعة في علوم الحديث، والفقه، والأصول، معتمِدًا على منهجٍ علمي صارم، وكان من أبرز علماء عصره في كافة العلوم، ومن كبار المفكرين في مجال الفقه الإسلامي[1].

الفرع الثاني: وفاته:

توفي بمراكش يوم الجمعة سابع جمادى الآخرة، وقيل في شهر رمضان سنة أربع وأربعين وخمسمائة، - رحمه الله -، ودفن بباب إيلان داخل المدينة[2].

الفرع الثالث: مكانته العلمية وشهادات الأكابر:

أطبق العلماء على إمامة عياض وتفرده في علوم الشريعة بالغرب والشرق الإسلاميين، ومن ذلك: ابن بشكوال في (الصلة)[3]: أكد عنايته الفائقة بالحديث جمعا وتقييدا، ووصفه بـ"أهل التفنن في العلم والذكاء واليقظة والفهم". وابن فرحون في (الديباج)[4]: وصفه بـ"إمام وقته في الحديث وعلومه"، مبرزا تبحره في اللغة، والنحو، وأيام العرب، وأنسابهم، فضلا عن كونه فقيها أصوليا وخطيبا بليغا. والحافظ الذهبي: لقبه بـ"شيخ

(1) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي (363/2)، والصلة، لابن بشكوال، ص 430، وبغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضبي، ص 437 ، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (212/20)، وتاريخ الإسلام للذهبي (860/11)، والديباج المذهب، لابن فرحون (52/2)، والأعلام للزركلي (99/5).

(2)ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان (483/3).

(3) ينظر: (430/1).

(4) ينظر: (46/2).

الإسلام"، مؤكدا أن تصانيفه سارت بها الركبان واشتهر اسمه في الآفاق[1]. وابن كثير: عدّه أحد مشايخ المالكية وصاحب التصانيف الكثيرة المفيدة[2].

الفرع الرابع: مؤلفاته

تعدُّ مؤلفات القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت 544هـ) مدرسةً قائمة بذاتها في علوم الشّريعة، حيث اتسمت بمزجٍ عبقري بين الدقة الحديثية والتبحر اللغوي.

أولا- مدرسة القاضي عياض في غريب الحديث والأثر

يُعد القاضي عياض من أركان هذا الفن؛ إذ انتقل به من مجرد شرح المفردات إلى صناعة معجمية ومنهجية متكاملة، ويتجلى ذلك في:

1. مشارق الأنوار على صحاح الآثار: وهو معجم منهجي استقصائي لغريب "الموطأ" و"الصحيحين". لم يكتفِ فيه عياض بتفسير اللفظة، بل جعل منه مرجعا لضبط أسماء الرجال والأماكن وتصحيح التصحيفات، حتى قال عنه مؤلف شجرة النور الزكية[3]: "وهو كتاب لو كتب بالذهب، ووزن بالجوهر لكان قليلا حقه"[4].

2. إكمال المعلم بفوائد مسلم: شرحٌ موسوعي بنى فيه على "معلم" المازري و"تقييد" الجياني، وتوسع فيه ببيان العلل الحديثية والأنساب، مع عناية فائقة بـ"غريب الألفاظ" وتوجيهها لغويا[5].

3. بغية الرائد لما في حديث أم زرع من الفوائد: ويُمثّل ذروة الشرح التحليلي لحديث واحد، حيث استوعب فيه وجوه اللغة والبلاغة والأحكام، فصار أنموذجا للتصنيف المتخصص[6]، وهو من أفضل شروح هذا الحديث، وقد أفاد منه من جاء بعده[7].

4. غريب الشهاب: شرح فيه غريب أحاديث كتاب "شهاب الأخبار" للقضاعي، وهو من تآليفه اللغوية التي فُقدت أصولها[8].

ثانيا- الإنتاج العلمي في الفنون الأخرى

(1) ينظر: سير أعلام النبلاء (213/20).

(2) ينظر، البداية والنهاية (280/12).

(3) لمحمد مخلوف (205/1).

(4) ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان (483/3)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (260/23)، ومقدمة تحقيق مشارق الأنوار.

(5) ينظر: أزهار الرياض، للمقري (18/3)، ومقدمة إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم، للقاضي عياض، ص 78- 82.

(6) ينظر: الديباج المذهب، لابن فرحون (48/2)، والقاضي عياض عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته، لأحمد بكير، ص214.

(7) ينظر: فتح البارئ بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني (256/9).

(8) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (2107/2).

رغم براعته اللغوية، فإن عطاءه امتد ليشمل سائر الفنون الشرعية منها:

السيرة والمصطلح والتراجم والتاريخ، الفقه والعقيدة: صنّف "الشفا" الذي غدا أوسع كتب السيرة والشمائل انتشارا[1]، و"الإلماع" الذي أرّص فيه قواعد التحمل والأداء، وغدا عمدةً لابن الصلاح والسخاوي[2]، وضع أضخم موسوعة مذهبية وهي "ترتيب المدارك"[3]، وفهرست شيوخه "الغنية"[4]، فضلا عن مؤلفات مفقودة في تاريخ المرابطين وسبتة، وبرز في فقه "المدونة" عبر كتاب "التنبيهات المستنبطة"[5]، وله في النوازل "مذاهب الحكام"[6]، وفي العقيدة والردود "الإعلام"[7]، وغيرها من الكتب، فالقاضي عياض مثّل "حسنة الأيام" بتمسكه بالسنة وتبحره في العلوم، وقد غدت تصانيفه دليلا شاخصا على عبقريته التي جمعت بين فقه النص وضبط اللفظ، فرحمه الله رحمة واسعة[8].

(1) ينظر: الديباج المذهب، لابن فرحون (170/1).

(2) ينظر: القاضي عياض عالم المغرب، ص215. ونزهة النظر، لابن حجر، ص30

(3) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (395/1).

(4) ينظر الغنية، للقاضي عياض ص227. والديباج المذهب، لابن فرحون (170/1).

(5) ينظر: القاضي عياض عالم المغرب، وإمام الحديث في وقته، ص228.

(6) التعريف بالقاضي، ص118.

(7) المصدر السابق نفسه.

(8) للاستزادة والتوسع في ترجمته ينظر: مقدمة تحقيق كتاب إكمال المعلم بفوائد مسلم، والشفا بتعريف حقوق المصطفى، للشيخ عبد القادر أحمد، ومقدمة شرح كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى، لأبي الفضل أحمد بن محمد الزرقاني، وكتاب منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض في إكمال المعلم بفوائد مسلم، للحسين بن محمد شواط.

المطلب الثاني: نماذج من جهود القاضي عياض في شرح الغريب من خلال كتابه (بغية الرائد)

تجلت عبقرية القاضي عياض في كتابه (بغية الرائد) من خلال اعتماده منهج «الاستقصاء والتحقيق»؛ حيث لم يقف عند حدود التفسير اللفظي، بل جعل من شرح الحديث ساحةً تتلاقى فيها علوم الرّواية والدراية، ويمكن رصد ملامح جهوده عبر المسالك المنهجية الآتية:

الفرع الأول: الاعتضاد بمصادر الفن والأمانة في النقل

أظهر القاضي عياض تواصلًا معرفيًا عميقًا مع من سبقه من أساطين اللغة والغريب، فكان كتابه مستوعبًا لزبدة أقوالهم مع إضافة بصمته النقدية. وقد اعتمد في توثيق الألفاظ على أمهات الكتب، كغريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، والجمهرة لابن دريد، ونصوص الخليل بن أحمد، وسيبويه. عند شرحه لقول الأولى في وصف زوجها (إذا أكل لفَّ)[1]، استعرض القاضي عياض الروايات المختلفة للفظ، ونقل توجيه العلماء لها قائلا: «واللَّفُّ في الأكل: الإكثار منه.. ومَن روى (رَفَّ) فمعناه الإكثار من الأكل حكاه الهروي[2]، ومن روى (اقْتَفَّ) فمعناه قريب من هذا، قال صاحب العين[3]: قَفَّانُ كل شيء: جِماعُه واستقصاؤه.. وقال صاحب الجمهرة[4]: "القُفَّةُ: وعاء تجعل فيه المرأة غزلها"[5].

وجه الاستدلال: اعتمد القاضي عياض على "الأمانة العلمية في النقل" عن أساطين اللغة؛ حيث وظّف معجم الخليل بن أحمد (العين) وابن دريد (الجمهرة) لبيان أن اختلاف الروايات في اللفظ (لفّ، رفّ، اقتفّ) لا يغير من جوهر المعنى المراد، وهو الجمع والاستقصاء، مؤكدا بذلك أن هذه الألفاظ رغم ندرتها لها أصول ثابتة في معاجم المتقدمين، مما يمنح التفسير صبغة القطعية والتوثيق المنهجي الرصين.

الفرع الثاني: التحقيق النّقدي والترجيح عند تعارض الروايات

لم يكن القاضي عياض مجرد سارد للأقوال، بل كان ناقدًا بصيرًا يعمل قواعد الترجيح عند اختلاف الألفاظ أو تداخل المعاني، ومن نماذج ذلك:

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل (1988/5) رقم الحديث (4893)، وهو حديث أم زرع الطويل الذي عليه مدار هذا التأليف، وسأكتفي بتخريجه هنا، ولن أشير إليه في باقي البحث.

(2) ينظر: الغريبين في القرآن والحديث (763/3)، مادة (رفف).

(3) ينظر: كتاب العين للفراهيدي (176/5)، مادة (قفن).

(4) ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد (161/1)، مادة (قفف).

(5) ينظر بغية الرائد، ص169.

1- الترجيح بالسياق والمقابلة: كما في لفظ (بِشِقٍّ)، تعارضت الأقوال بين كونه اسمًا لمكان أو مصدرًا بمعنى المشقة، فرجح القاضي "المشقة" مستدلًا بقرينة المقابلة السياقية في الحديث بين حال الفقر والغنى، ومستأنسًا بنظيرتها في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ﴾[1]،[2].

وجه الاستدلال: اعتمد القاضي على "وحدة المصدر" (الوحيين)، فاستدل بنظير اللفظ في القرآن ليقطع النزاع في الحديث، مبينا أن السياق (المقابلة بين الغنى والفقر) هو الحاكم الأعلى في تحديد المعنى المراد، مما يمنع تشتت التفسير بين الاحتمالات البعيدة.

2- توجيه الرّوايات المختلفة: عند تعارض رواية (غثّ) و (قحر) في وصف اللحم، لم يخطئ إحداهما بل وجههما لغويًا لبيان رداءة اللحم من جهة الهزال أو الهرم، رابطًا ذلك بقولها: (لا سمين فينتقى) ، مما يرفع التعارض الظاهري بالجمع بين المعاني[3].

وجه الاستدلال: استخدم القاضي عياض منهج "الجمع والتوفيق" بدلا من "الترجيح والإسقاط"؛ حيث استدل بقرينة السياق (لا سمين فينتقى) ليثبت أن اختلاف الألفاظ لا يعني تضادها، بل هو اختلاف تنوع يصف رداءة اللحم من زوايا متعددة (الهزال في "غث"، والهرم في "قحر")، مما يجعل الشرح مستوعبا لكل الاحتمالات اللغوية التي تخدم المقصد النبوي في وصف القلة والزهادة.

3- نقد التصحيف والوهم: تجلى حسه النقدي في رد رواية (دِراح) التي انفرد بها ابن حبيب، مبينا أنها تصحيف ووهم لمخالفتها إجماع الرواة وخروجها عن "صحاح العربية"، مؤصلًا بذلك لقاعدة تقديم المشهور المجمع عليه على الشاذ المنكر[4].

وجه الاستدلال: أصّل القاضي عياض هنا لقاعدة "الاحتجاج بالإجماع الروائي واللغوي"؛ فاستدل بمخالفة اللفظ لأصول العربية (الصحاح) وانفراد راوٍ واحد به في مقابل الكثرة والشهرة؛ لبيان أن النص النبوي محميٌّ بقواعد اللغة وشهرة النقل، وبذلك جعل من "قوانين الرواية" ميزانا يُنفي به الدخيل والشاذ، صيانةً لفصاحة النبوة من توهم الرواة.

الفرع الثالث: مقارنة الروايات و أثر اختلاف الحروف في المعنى:

عُني القاضي عياض بضبط روايات الحديث وتوجيه كل رواية بما يناسبها لغويا، ففي القول الثاني: (لا أبثُّ)، وجهها بمعنى لا أنشر، ونبه على رواية (أنثُّ)[5] بالنون، موضحا الفرق الدقيق بينهما؛ حيث إن "النث"

(1) سورة النحل، من الآية (7).

(2) ينظر: بغية الرائد، ص 226.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص 125-126.

(4)ينظر: المصدر نفسه، ص 246-247.

(5) لم أقف عليها، وذكر ابن حجر أن هذه الرواية محكية عن القاضي، ينظر فتح الباري (260/9).

بالنون يغلب استعماله في إشاعة الشر أو العيب، بينما "البث" عام، وهو ما يُعرف بـ (الفروق اللغوية) داخل غريب الحديث[1].

وجه الاستدلال: استثمر القاضي الفروق الدقيقة بين الحروف (الباء والنون) لبيان الموقف الأخلاقي والاجتماعي في الحديث؛ فخصص "النث" بالنون لما فيه إفشاء للشر أو العيب، بينما أبقى "البث" بالباء لمطلق الإخبار؛ وبذلك أثبت أن اختيار اللفظ النبوي يراعي أدق التفاصيل التربوية، بحيث لا يُستخدم لفظٌ يشي بالشر (النث) إلا في مقامه، مما يعزز فصاحة النص ومراعاته لمقتضى الحال.

الفرع الرابع: الاستدلال بالوحيين وكلام العرب

وظف القاضي عياض الشواهد المتنوعة لتثبيت المعاني وتأصيلها:

1. التعضيد بالقرآن الكريم:

يستحضر القاضي عياض النظائر القرآنية لتأكيد المعنى المراد في الحديث الشريف، كما في القول العاشر، عند شرحه لمادة (المسارح)، وهي المراعي، ربطها بالفعل (سرح) مبينا أنه يأتي لازما ومتعديا، واستشهد بقوله تعالى: ﴿حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾[2]، لتوضيح حركة الأنعام في المرعى[3].

وجه الاستدلال: ربط الحركة اللغوية للفظ بظلالها القرآنية لبيان هيئة "الانتشار والحرية" التي توحي بها كلمة (سرح)، مما ينقل صورة ذهنية كاملة للمرعى لا تقف عند حدود المكان، بل تشمل حركة الأنعام فيه وطمأنينتها.

2. الاستشهاد بالحديث النبوي لتأصيل المعنى

يعمد القاضي إلى تثبيت الدلالة الزمنية أو اللغوية للفظة الغريبة من خلال استحضار نظائرها في أحاديث نبوية أخرى، ليؤكد أن هذا المعنى هو المعهود في لسان الشريعة. فمن خلال شرحه للفظة "الرائحة"، بيّن القاضي أن أصلها: "الآتية وقت الرواح"، مبينا أن الرواح هو آخر النهار مستشهدا بقوله ﷺ: (لَغَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ رَوْحَةٌ)[4] ، وقوله ﷺ في وصف الطير: (تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا)[5] ، لكي يؤكد أن المعنى هو الآتية وقت الرواح[6].

(1) ينظر: بغية الرائد، ص160. وينظر: الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي (140/1).

(2) سورة النحل، من الآية (6).

(3) ينظر: بغية الرائد، ص204.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب الغدوة والروحة في سبيل الله وقاب قوس أحدكم من الجنة (1028/3) رقم الحديث (2639).

وجه الاستدلال: فسّر السنة بالسنة ليضبط الوعي الزمني للفظة؛ فاستحضار أحاديث (الغدو والرواح) هدفُه نفي التوهم بأن "الرائحة" مرتبطة بـ "الريح"، بل هي مرتبطة بـ "الوقت" (آخر النهار)، ليوافق المعنى الفقهي المراد في عبادات اليوم والليلة.

3. الاستشهاد بالشعر العربي في تقرير المعنى:

لم يكتفِ القاضي عياض بنقل المعنى، بل ربطه بجذوره في ديوان العرب؛ ليثبت صحة الاستعمال اللغوي. ففي شرحه للقول الأول: (لحم جمل غث)، بيّن أن (الغث) هو المهزول، واستدل بقول الشاعر: "أمست قريشٌ قد أغثَّ سمينها"[1]، فجعل البيت الشعري حجة في بيان أن الغثاثة ضد السمن، وهي في اللحم والقول على حد سواء[2].

وجه الاستدلال: استدعى القاضي شاهد الشاعر ليبرهن على أصالة الاستعمال؛ فبيّن أن العرب تطلق (الغث) على فساد الرأي كما تطلقه على هزال اللحم، محققا بذلك الاشتراك الدلالي للفظ، مما يُضفي على الشرح النبوي عمقا أدبيا يربطه بلسان القوم.

الفرع الخامس: الدفاع عن فصاحة الحديث والتحليل البلاغي

1. الانتصار لصحة الرواية ضد الإنكار اللغوي

تصدى القاضي عياض لكل ما قد يخدش فصاحة النّص النّبوي بسبب ضيق القواعد النحوية عن استيعاب سعة الرّواية؛ ومن ذلك رده على إنكار أبي سعيد النيسابوري لجمع (أَوْطَاب)، حيث احتجّ القاضي بصحة النقل وعلو كعب الحديث على القواعد النحوية التي قد تخطئ ما ثبت بالرّواية الصحيحة[3].

وجه الاستدلال: يكمن في تقرير القاضي لقاعدة أن "فصاحة النبوة" أصلٌ حاكم على القواعد النحوية وليست محكومة بها؛ فصحة الاستعمال النبوي في (أَوْطَاب) هي حجّة في ذاتها تُصحح القياس اللغوي ولا تُصحَّح به، وبذلك صان النّص من توهم منكري الرّواية بدعوى مخالفة القياس.

(5) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب في التوكل على الله (573/4) رقم الحديث (2344)، وقال عقب الحديث: هذا حديث حسن صحيح، قال المقدسي في الأحاديث المختارة (134/1): إسناده صحيح.

(6) ينظر: بغية الرائد، ص295.

(1) ديوان الفرزدق، ص632.

(2) ينظر: بغية الرائد، ص 125.

(3) ينظر: المصدر السابق، ص279-280.

2. الكشف عن عبقرية البيان ودفع توهم النقص

استنطق القاضي عياض أسرار البديع في الحديث لبيان كمال معانيه، كما في شرحه لقول الزوجة: (وأَغْلِبُهُ والنَّاسَ يَغْلِبُ)، حيث أبرز براعة الفصاحة من خلال دمج فنيّ "المقابلة" و"التتميم". فأوضح أن المرأة لم تكتفِ بذكر غلبتها له لبيان المودة، بل أردفتها بغلبته للناس لتدفع أي توهم بضعف شخصيته أو عجزه[1].

وجه الاستدلال: استثمر القاضي الأدوات البلاغية (كالتتميم) ليثبت أن الإعجاز النبوي يكمن في دمج المعنى النفسي بالقالب اللفظي الأنيق؛ فبين أن انقياد الزوج لزوجته ليس ضعفا بل هو من كمال كرمه وحسن عشرته، وبذلك دافع عن فصاحة اللفظ ببيان كمال المدح الذي لا يتحقق إلا باجتماع "هيبة الخارج" و"لين الداخل".

الفرع السّادس: تحقيق الأنساب والقبائل والانتصار للرواية الأصح استشهادا بالحديث النّبوي

يعمد القاضي إلى ترجيح الأنساب عند الاختلاف مستشهدا بالنّص النّبوي؛ كما في ذكره لنسب قبيلة "خثعم"، حيث استعرض القاضي الخلاف في نسبهم؛ فذكر قول الهمذاني[2] وابن إسحاق[3] في كونهم من اليمن (قحطان)، وذكر القاضي زعم نسّاب مضر أنهم من "نزار". ثم تدخل لترجيح الأوَّلُ أصحُّ، مستشهدا بحديثُه صلى الله عليه وسلم: في ذكرِ سبإٍ وولدِهِ، فسمَّى منهُم أنمارًا، ثُمَّ قال: (الذين منهُم خثعمٌ وبَجِيلَةُ)[4][5].

وجه الاستدلال: جعل القاضي من النّص النّبوي مرجعا تاريخيا وحكما فصلا في علم الأنساب؛ فاستدل بذكر النبي صلى الله عليه وسلم لـ (أنمار) في سياق (سبأ) ليحسم الخلاف بين النسّابة، معليا من شأن الرواية الحديثية وجعلها مصححة للمرويات التاريخية.

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص 362. وينظر: فتح الباري لابن حجر (265/9).

2 - ينظر: صفة جزيرة العرب للهمداني، ص122.

3 - ينظر: سيرة ابن هشام (14/1)، حيث نسِب هذا القول لابن إسحاق، وبالرجوع إلى ما توفر من كتب الأخير لم أقف عليه فيها.

(4) أخرجه الترمذي في سننه، تفسير القرآن، باب ومن سورة سبأ (361/5) رقم الحديث (3222)، وقال عقب الحديث: حديث حسن غريب.

(5) ينظر: بغية الرائد، ص 95.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد؛ في ختام هذه الجولة العلمية في رحاب علم غريب الحديث، وتتبع جهود المدرسة المالكية من خلال عبقرية الإمام القاضي عياض في كتابه (بغية الرائد)، خلص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات التي يوجزها الباحث في الآتي:

أولا- أهم نتائج البحث

1. أهمية علم الغريب: أثبتت الدراسة أن علم غريب الحديث ليس ترفا لغويا، بل هو ضرورة شرعية ومنهجية لصيانة متن السنة من التحريف، ومدخلٌ إلزامي للفقيه والمجتهد قبل الشروع في استنباط الأحكام.
2. ريادة المدرسة المالكية: كشف البحث عن الدور الجوهري لعلماء المالكية في الغرب الإسلامي، الذين انتقلوا بالتصنيف في الغريب من مجرد "المعجمية اللغوية" إلى "التحقيق الروائي"، فجمعوا بين ضبط الحرف، وتحرير الرواية، ودراية المعنى.
3. المنهج الشمولي للقاضي عياض: تبين من خلال دراسة كتاب (بغية الرائد) أن القاضي عياض لم يكن مفسرا للمفردات فحسب، بل كان ناقدا حديثيا يوظف اختلاف الروايات لخدمة المعنى، ويستنطق الشواهد القرآنية والشعرية لتقرير فصاحة النبوة.
4. تعدد أدوات الاستدلال: أظهرت النماذج التطبيقية براعة القاضي عياض في استخدام أدوات متنوعة للترجيح، مثل: السياق المقالي، المقابلة بين الروايات، الاحتجاج بالإجماع اللغوي، والاعتضاد بنظائر اللفظ في الوحيين.
5. الرد على التشكيك: أثبت البحث أن التحقيق اللغوي الدقيق الذي سلكه المالكية كان بمثابة حائط صد أمام محاولات الطعن في السنة بدعوى مخالفة القياس اللغوي أو النحوي.

ثانيا- التوصيات

1. إحياء التراث المفقود: يوصي الباحث بضرورة تتبع المخطوطات والرسائل المفقودة لعلماء المالكية في الغرب الإسلامي التي عُنيت بغريب الحديث، والعمل على تحقيقها ونشرها.
2. الدراسات البينية: الدعوة إلى تكثيف الدراسات التي تربط بين علوم اللغة (النحو، البلاغة، المعجم) وعلوم الحديث دراية، للاستمرار على نهج القاضي عياض في تحقيق "التكامل المعرفي".
3. التوظيف الرقمي: توصية المؤسسات العلمية بإنشاء قواعد بيانات رقمية متخصصة تربط بين ألفاظ الغريب وبين أمهات الشروح المالكية، لتسهيل وصول الباحثين والفقهاء إلى دقائق المعاني.

4. التركيز على الشروح النوعية: تشجيع الباحثين على دراسة الشروح الحديثية التي ركزت على نص واحد (كحديث أم زرع أو الأحاديث الطوال)، لما فيها من عمق منهجي قد يغيب عن الموسوعات العامة.

وختاما، فإن هذا الجهد ما هو إلا غيض من فيض عطاء المدرسة المالكية والقاضي عياض، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

قائمة المصادروالمراجع

القرآن الكريم، برواية قالون عن نافع المدني.

1. الأحاديث المختارة، للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت 643هـ)، تحقيق: عبد الملك ابن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1410هـ.
2. أزهار الرياض في أخبار عياض، لشهاب الدين التلمساني (ت 1041هـ)، مطبعة فضالة، المغرب، الطبعة الثانية 1978م.
3. الأعلام، لخير الدين بن محمود الزركلي (ت 1396هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشر، 2002م.
4. الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، لمحمد بن عبد الحق اليفرني (ت 625هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى 2001م.
5. إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت 544هـ)، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م.
6. إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت 646هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة.
7. الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، لإسماعيل بن عمر بن كثير (ت 774هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية.
8. البداية والنهاية، للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت 774هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1408هـ.
9. بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت 544هـ)، تحقيق: أيمن بن حامد الدسوقي، دار الذخائر، الطبعة الأولى 1439هـ.
10. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأحمد بن يحيى بن عميرة الضبي (ت 599هـ)، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م.
11. تاريخ الأدب الأندلسي (عصر الطوائف والمرابطين)، للدكتور إحسان عباس (ت 1424هـ)، دار الثقافة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1962م.
12. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض بن موسى السبتي (ت 544هـ)، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي وآخرين، وزارة الأوقاف المغربية، الطبعة الأولى.

13. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
14. التعريف بالقاضي عياض، لمحمد بن عياض (ت 575هـ)، تحقيق: محمد بن شريفة، وزارة الأوقاف المغربية، مطبعة فضالة، الطبعة الثانية 1982م.
15. التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه، لهشام بن أحمد الوقشي (ت 489هـ)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض.
16. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1405هـ.
17. جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت 321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى 1987م.
18. ديوان الفرزدق، همام بن غالب (ت 110هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1407هـ.
19. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1405هـ.
20. السيرة النبوية، لأبي محمد عبد الملك بن هشام الحميري (ت 213هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة.
21. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف (ت 1360هـ)، تحقيق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1424هـ.
22. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، 1407هـ.
23. صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ)، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ.
24. صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
25. صفة جزيرة العرب، لابن الحائك، الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني (ت 334هـ)، مطبعة بريل - ليدن، 1884م.
26. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، لابن بشكوال (ت 578هـ)، مطبعة السعادة، القاهرة، 1374هـ.
27. العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

28. غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ)، تحقيق: د. محمد عبد التواب خان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1406هـ.
29. غريب الحديث، لابن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1408هـ.
30. غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت 388هـ)، تحقيق: عبد الكريم الغرباوي، دار الفكر، دمشق، 1402هـ.
31. غريب الحديث وعناية المسلمين به، لمحمد بن عمر بازمول، الموقع الرسمي للمؤلف (اطلاع: 2026م).
32. الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت 401هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى 1419هـ.
33. الغنية (فهرسة شيوخ القاضي عياض)، للقاضي عياض بن موسى (ت 544هـ)، تحقيق: ماهر جرار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1402هـ.
34. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.
35. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت 902هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى 1424 هـ - 2003 م.
36. القاضي عياض عالم المغرب وإمام أهل الحديث، لحسين شواط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى 1999م.
37. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله (حاجي خليفة) (ت 1067هـ)، دار الفكر، بيروت، 1403هـ.
38. لسان العرب، لابن منظور الأنصاري (ت 711هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة.
39. المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده المرسي (ت 458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
40. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت 544هـ)، دار التراث ودار القلم.
41. المستصفى في علم الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت 505هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1413هـ.
42. مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لابن قرقول (ت 569هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي، وزارة الأوقاف القطرية، الطبعة الأولى 1433هـ - 2012م.

43. معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري (ت 405هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية 1397هـ.
44. المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وآخرين، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.
45. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت 656هـ)، تحقيق: محيي الدين ميستو وآخرين، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى 1417هـ - 1996م.
46. مقدمة ابن الصلاح (علوم الحديث)، لأبي عمرو عثمان بن الصلاح (ت 643هـ)، مكتبة الفارابي، الطبعة الأولى 1984م.
47. من تاريخ النحو العربي، لسعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت 1417هـ)، مكتبة الفلاح.
48. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق: عبد الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، الطبعة الأولى 1422هـ.
49. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان (ت 681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1397هـ.